14 أكتوبر تنشر تقريراً حول الأوضاع الإنسانية للمعلمين في المحافظات المحررة

سنوات عشر والمعلمون يدفعون ثمن الحرب في اليمن

مدينة عدن تعيش غياباً للكادر التعليمي والإضراب يشل قطاع التعليم في تعز

توسعت دائرة احتجاجات المعلمين في اليمن لتشمل محافظات جديدة منذرة بشل العملية التعليمية المترنحة بفعل 10 سنوات من الحرب وما خلفته من أوضاع إنسانية مريعة كان للقطاع التربوي والأكاديمي نصيب وافر منها كأحد تجليات الأزمة التي بلغتها البلاد على نحو غير مسبوق.

وبعدما شل الإضراب العام قطاع التعليم في محافظة تعز (جنوب غرب) احتجاجاً على تأخر صرف الرواتب والمطالبة المتكررة بإعادة النظر في هيكل الأجور، امتدت موجة الغضب إلى زملائهم في محافظات عدن ولحج وأبين (جنوب) لتشمل الإعلان عن بدء إضراب جزئي وتنفيذ وقفات احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة للأسباب ذاتها.

ومنذ أيام أغلقت جميع المدارس الحكومية في محافظة تعز أبوابها أمام الطلاب بسبب الإضراب الشامل الذي دعا إليه المعلمون بعد انقضاء مهلة الأسبوع التي منحوها للحكومة للاستجابة لمطالبهم عقب رفعهم الشارات الحمراء التي استبقت الدخول في فترة الإضراب.

تقرير/ موسى المليكي

مزيد من التصعيد

واعتبرت نقابة المعلمين والتربويين في عدن أن اللجوء للإضراب وسيلة تستهدف الوصول إلى المطالب القانونية والحقوقية متوعدة بالاستمرار في التصعيد حتى وقف العملية التعليمية في عدن التي تتخذها الحكومة الشرعية عاصمة موقتة، لحين تنفيذ المطالب المشروعة وضمان صرف المرتبات بانتظام وإقرار الزيادة المقرة من الحكومة في وقت سابق.

ورفعت التظاهرة التي جاءت استجابة لدعوة أطلقتها نقابة المعلمين اليمنيين في المحافظات إياها، لافتات طالبت بوضع اعتبار إنساني لما يعانيه المعلمون من أجل أن يقوموا بواجبهم الجليل، فضلا عن صرف مستحقاتهم بما يضمن لهم تحقيق العيش الكريم والاستقرار النفسي والاجتماعي.

كما دعت الحكومة إلى هيكلة المرتبات وإعادة قيمتها لما كانت عليه قبل الحرب عام 2015، وإيجاد حلول عاجلة لمعالجة انهيار العملة وتدهور الخدمات الأساسية، وإلزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها تجاه أعضاء هيئة التدريس والموظفين.

ومنذ السبت الماضي بدأ أعضاء نقابة هيئة التدريس بجامعات عدن وأبين وشبوة ولحج، إضرابهم المفتوح عن التدريس للمطالبة بصرف رواتبهم وانتظام عملية الصرف وهيكلة الأجور.

رواتب لا تذكر

من جانبه ذكر المعلم خالد السيد أن مدارس مدينة عدن تعيش منذ الأربعاء الماضي شبه غياب للكادر التعليمي عقب الإعلان عن الإضراب الشامل، مؤكداً أن مطالبهم تتلخص في هيكلة الرواتب واستمرار صرفها على رغم ضعفها وضآلتها وتسوية الأوضاع الوظيفية وصرف العلاوات السنوية والمرتبات المتأخرة منذ ثلاثة أشهر ورفع الحد الأدنى للأجور نتيجة الأوضاع الاقتصادية المنهارة التي تشهدها البلاد.

وقال إن الوقفة شارك فيها معظم المعلمين وجميع النقابات التعليمية والمهنية، إضافة إلى نقابات مدرسي وموظفي أربع جامعات يمنية هي جامعات عدن ولحج وأبين وشبوة، وكذلك الهيئة العسكرية لمتقاعدي القوات المسلحة والأمن ومنظمات المجتمع المدني الذين خرجوا لطرح مطالب واضحة ومحددة، منها رفع الأجور وانتظام صرفها وإيجاد حلول عاجلة لإنقاذ العملة المحلية المتدهورة وتحسين الخدمات العامة.

ووفقاً لدراسة أعدها موقع دراسات يمني متخصص في الشؤون الأكاديمية العربية، يعيش أساتذة الجامعات بنهاية العام التاسع للصراع في البلاد، أوضاعاً مأسوية متفاوتة تتفاقم حدتها بمناطق سيطرة الحوثيين شمال البلاد إثر انقطاع مرتباتهم منذ أواخر عام 2016، مما دفع كثيراً منهم للبحث عن أعمال أخرى توفر لهم أقل قدر من الحياة الكريمة، في حين لجأ آخرون إلى بيع مقتنياتهم الشخصية وأثاثهم المنزلي لتوفير إيجار مسكن لأسرهم وسد حاجاتهم".

تمويل جائر

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" لفتت في تقرير أصدرته في يناير (كانون الثاني) 2024 إلى أنها لاحظت أن الأطفال من الأسر الأشد فقراً "يحصلون على أقل فائدة من التمويل المخصص للتعليم العام"، داعية إلى تخصيص استثمار إضافي وأكثر إنصافاً لانتشال ملايين الأطفال من أزمة التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويشير التقرير، وعنوانه "تحويل التعليم عبر التمويل المنصف"، إلى أن الخمس الأكثر فقراً من المتعلمين يستفيدون من 16 في المئة فقط من التمويل العام للتعليم، مقارنة بالخمس الأغنى الذين يستفيدون من 28 في المئة من هذا التمويل. وفي البلدان منخفضة الدخل يوجه 11 في المئة فقط من تمويل التعليم العام نحو المتعلمين الأشد فقراً، بينما يوجه 42 في المئة منه إلى المتعلمين الأكثر ثراءً.

ووفقاً للتقرير تتمثل إحدى الخطوات الرئيسة لمعالجة أزمة التعلم في أن توفر الحكومات تمويلاً منصفاً، وأن تجعل الأولوية لموارد التعليم العام، بما في ذلك التركيز المتزايد على التعلم الأساس.

وهذا يتطلب ضمان توفير التمويل العام للتعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي للجميع، واستهداف الفقراء والمهمشين في مستويات التعليم العليا.

تقرير للأمم المتحدة: معالجة أزمة التعليم تتطلب من الحكومات توفير تمويل منصف وجعل الأولوية لموارد التعليم العام

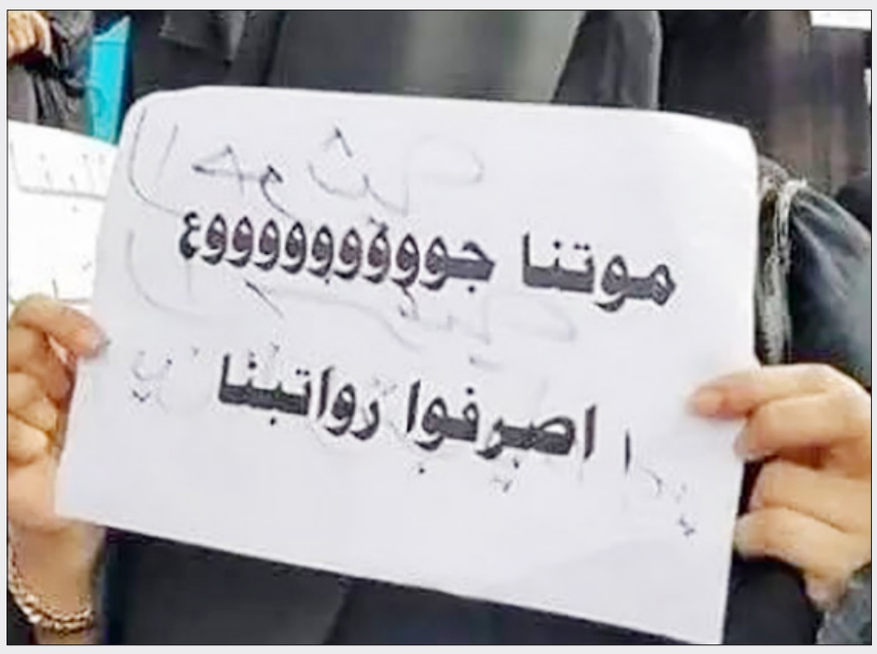

دعوة الحكومة إلى هيكلة المرتبات ومعالجة انهيار العملة وتدهور الخدمات الأساسية والوفاء بالتزاماتها تجاه أعضاء هيئة التدريس والموظفين

في مؤتمر صحفي

الداخلية تستعرض إنجازات عام 2024م

عدن / سبأ :

استعرضت وزارة الداخلية، خلال مؤتمر صحفي، عقد أمس بالعاصمة المؤقتة عدن، الإنجازات التي حققتها خلال العام الماضي 2024م، في مختلف القطاعات والمصالح والإدارات وشرط المحافظات المحررة .

واوضح مدير مركز الإعلام الأمني بوزارة الداخلية النقيب هيثم الجرادي، خلال المؤتمر، ان الإنجازات شملت كافة المجالات الأمنية والشرطية والخدمية والانسانية انعكاسا لرؤية أمنية استراتيجية ومتكاملة وضعتها وزارة والداخلية.

واشار مدير المركز الاعلامي، الى ان الوزارة بذلت جهودا من أجل رقمنة العديد من الخدمات واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنيات متطورة لمواكبة بلادنا للتطور التكنولوجي.. لافتا الى تدشين وزارة الداخلية مشروع البطاقة الالكترونية الذكية عند نهاية العام 2023م وجرى خلال العام 2024م استكمال تفعيل المشروع في كافة المحافظات المحررة كواحد من أهم المشاريع الاستراتيجية لاهميته في مكافحة الفساد والازدواج الوظيفي في مؤسسات الدولة.

وسجلت الاجهزة الأمنية، فيما يخص مكافحة الجريمة عدد 20 الفا و641 جريمة جنائية منها 13 الفا و619 جريمة تم ضبطها و7 آلاف و22 جريمة ضمنت في قائمة الجرائم المدورة خلال العام 2025م ومازال البحث والتحري مستمرين لضبطها في حين بلغت الحوادث غير الجنائية الفا و108 حوادث غير جنائية.

وبلغ اجمالي تحركات الوحدات الأمنية خلال العام الماضي 728 الفا و436 تحركا امنيا تم خلالها ضبط الف و386 مطلوبا امنيا ومخالفا وكذا ضبط 21 الفا و796قطعة سلاح. و تسجيل 4 آلاف و190 حادثا مروريا بنسبة زيادة عن العام الماضي تصل 12بالمائة تم ضبطها بالكامل، فيما أدت الحوادث الى وفاة 492 شخصا واصابة 3 آلاف و292 آخرين.

وبلغت الخسائر المادية من الحوادث خمسة مليارات و 571 مليونا و675 الف ريال في حين بلغت عدد المخالفات المرورية في المحافظات المحررة35 الفا و444 مخالفة.

وبخصوص اجمال الواصلين والمغادرين عبر المنافذ البحرية والبرية والجوية ، بلغ عددهم 3 ملايين و366 الفا و793 مسافرا خلال 2024م، موزعين على عدد الواصلين مليون و551 الفا و313 مسافرا منهم مليون و355 الفا و669 يمنيا و119 الفا و516 عربيا و76 الفا و128 اجنبيا، و بلغ عدد المغادرين مليونا و 612 الفا و123 مسافرا يمنيا و127 الفا و784 مسافرا عربيا و75 الفا و573 مسافرا اجنبيا .

كما أصدرت مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني عدد344 الفا و421 بطاقة شخصية إلكترونية ذكية، وعدد66 الفا و873 بطاقة عائلية، و 154 الفا و938 شهادة ميلاد منها 301 شهادة ميلاد لأجانب وعدد11 الفا و880 شهادة وفاة منها 37 شهادة وفاة لأجانب، اضافة الى اخماد مصلحة الدفاع المدني عدد 226 حريقا في المحافظات المحررة نجم عنها 10وفيات.

736 مستفيداً من مراكز بابطين الطبية

سيئون / سبأ

قدمت مراكز فاطمة صالح بابطين الطبية لرعاية مرضى الفشل الكلوي بوادي حضرموت خدماتها العلاجية خلال عام 2024م لـ 736 مستفيدا، منهم 309 حالات جديدة ومستفيدة من الخدمات التي يتلقاها المرضى في مركزي «القطن وسيئون»، وذلك بتمويل كريم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وتنفيذ جمعية الأمير فيهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي (كلانا) والشريك الميداني مؤسسة صلة للتنمية.

وأوضح مدير مراكز فاطمة بابطين الطبية مساعد برويشد، أن إجمالي حالات المرضى من داخل مديريات وادي وصحراء حضرموت بلغت 515 حالة، بينما بلغ إجمالي المرضى المستفيدين من خارج وادي حضرموت 221 مستفيدا، تشمل ساحل حضرموت والمحافظات الأخرى ومنها 3 حالات من خارج اليمن.

وأشار برويشد، إلى أن إجمالي عدد جلسات الاستصفاء الدموي بلغت 38199 جلسة. مؤكداً أن المراكز قدمت خدمات نوعية أخرى للمرضى منها العمليات الكبرى والصغرى استفاد منها 361 مستفيد، وكذا عمليات زراعة الكلى استفاد منها 6 حالات. .لافتاً إلى أن إجمالي المترددين على العيادة التخصصية بلغ 1652 مستفيدا، وكذا الفحوصات المخبرية «1861» مستفيدا، كما صرفت للمرضى علاجات منزلية استفاد منها «732» مريضا.

وتعكس هذه الجهود الدور الإنساني الرائد التي تقوم به مراكز فاطمة بابطين، بالتعاون مع الشركاء الداعمين لضمان حياة أفضل وتقديم خدمة إنسانية لمرضى الفشل الكلوي.

مراكز فاطمة صالح بابطين الطبية
لرعاية مرضى الفشل الكلوي بوادي حضرموت
Fatima Saleh Babtain Medical Centers for Renal Failure Patients Care in Wadi Hadramout